محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية

رامي محمد أبو وادي[1]، نهيل إسماعيل سقف الحيط[2]

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء الصناعة المصرفية في الأردن وتحديد أهم العوامل المؤثرة على أدائها. وقد طُبقت هذه الدراسة على المصارف التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها ثلاثة عشر مصرفا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) خلال الفترة 2000–2013. جاءت نتائج النموذج الأول لتقدير العلاقة بين هيكل وأداء المصارف باستخدام العائد على حقوق الملكية–كمؤشر للأداء– غير داعمة لنموذج((Structure –Conduct –Performance (SCP)، وكذلك غير داعمة للعلاقة بين الحصة السوقية للمصرف وأدائه. أما نتائج النموذج الثاني باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة –كمؤشر للأداء – فكانت النتائج غير داعمة أيضا لنموذج (SCP) ، فيما أشارت نتائج تقدير هذا النموذج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الحصة السوقية وأداء المصارف مقاسا بالقيمة الاقتصادية المضافة، ما يعني أن أداء المصارف يستجيب بشكل طردي للنمو في الحصة السوقية. وفيما يتعلق بمحددات الأداء المصرفي، فلم تختلف نتائج النموذجين كثيرا، إذ أظهرت النتائج أن معلمتي نسبة رأس المال والرافعة المالية ارتبطتا بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع الأداء في كلا النموذجين، فيما ارتبطت معلمتا النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد بعلاقة طردية موجبة وذات دلالة إحصائية مع الأداء في كلا النموذجين.

الكلمات الدالة: أداء الصناعة المصرفية، القيمة الاقتصادية المضافة، معدل العائد على حقوق الملكية، هيكل السوق.

المقدمة

شهد القطاع المصرفي في الأردن تغيرات بهدف دمج الاقتصاد الأردني بالأسواق العالمية، فبدأ بالتحرر والانفتاح وإعادة النظر بالأنظمة والقوانين القائمة وسن التشريعات، كمتطلبات أساسية لإصلاح البُنى التحتية وجعلها قادرة على استيعاب معطيات عصر العولمة. فحتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، كان النظام المصرفي الأردني يعمل بتوجيه مباشر من الحكومة لتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية، ولذلك كانت المؤسسات المصرفية تخضع للعديد من التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات المقيدة لحركتها وخدماتها وأنشطتها. ولكن منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي انتهج الأردن، كغيره من دول العالم النامي سياسة الانفتاح السياسي والتحرر الاقتصادي من خلال تبني برامج للتصحيح الاقتصادي، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فعلى المستوى الاقتصادي تم تحرير الأسواق المالية وإعادة هيكلة سوق عمان المالي، وإلغاء القيود على أسعار صرف وتحويلات العملات الأجنبية، وتحرير أسعار الفائدة على الودائع والائتمان، وتخفيف القيود على دخول الأسواق المالية والمصرفية من قبل مؤسسات جديدة، والسماح بظهور أدوات مالية ومصرفية حديثة. الأمر الذي شجع على إنشاء مصارف أردنية جديدة مثل البنك العربي الإسلامي الدولي، كما تم تحويل رخص مصارف استثمار مثل بنك الاتحاد ومصارف متخصصة مثل بنك الإسكان إلى مصارف تجارية شاملة. وكذلك دخلت مصارف أجنبية جديدة للسوق المصرفي الأردني مثل: بنك عودة اللبناني، وبنك لبنان والمهجر (العجلوني، 2010).

[1] أستاذ مساعد، الجامعة الأهلية، كلية المال والأعمال، قسم المحاسبة والاقتصاد، مملكة البحرين، drramiwadi@yahoo.com

[2] استاذ مشارك، الجامعة الأردنية، كلية الأعمال، قسم اقتصاد الأعمال، المملكة الأردنية الهاشمية، nahil.saqfalhait@ju.edu.jo

تاريخ استلام البحث 2015/12/1 وتاريخ قبوله 2016/8/28.

© 2017 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

وأمام التحديات الكبيرة والتطورات السريعة في الصناعة المصرفية أصبح لزاما على المصارف المحلية أن ترتقي بأدائها ونتائج عملياتها لتتمكن من الاستقرار وبالتالي الاستمرار والنمو، وبات من الضروري تقييم أداء الصناعة المصرفية في الأردن للتعرف على نقاط الضعف والقصور ومحاولة تلافيها، فضلا عن التعرف على نقاط القوة ومحاولة تعزيزها حتى يتمكن القطاع المصرفي من الاستمرار بنشاطه وتحقيق أفضل العوائد، حيث إن تنمية القطاع المصرفي وتحقيق مستويات جيدة من الكفاءة في أدائه تُمثل أولوية قصوى للحفاظ على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (Levine, 2004). من هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على محددات أداء المصارف التجارية الأردنية، إسهاما من الباحثين لمعرفة العوامل التي تساعد على تهيئة المناخ الملائم بما يضمن للمصارف استمراريتها ونجاحها في تحقيق أهدافها وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

مشكلة الدراسة:

إن القطاع المصرفي الأردني يعمل في بيئة تتفاوت فيها حجم المصارف التجارية وبالتالي حجم الحصص السوقية لهذه المصارف، ما يؤثر على درجة المنافسة بينها، كما أن المصارف في الأردن تتأثر بعدة عوامل قد تكون خارجة عن إرادة المصرف كالأزمة المالية العالمية والربيع العربي، والتي بدورها قد تؤثر في أدائها. وتعتبر الصناعة المصرفية الأردنية من الصناعات الرائدة في الاقتصاد المحلي من حيث النمو والنشاط، وبالتالي، لا بدّ من تقييم أداء هذه الصناعة. من جانب آخر، ركزت الكثير من الدراسات السابقة على المقاييس المالية للأداء ولم تعط المقاييس الاقتصادية حقها، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. هل هناك علاقة بين هيكل وأداء الصناعة المصرفية الأردنية؟
2. ما هي أهم محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية؟

أهمية الدراسة وهدفها:

إن المؤسسات المصرفية تعد أساسا للتنمية الاقتصادية والنمو، وهي المفتاح الأساسي لعملية حفظ المدخرات المحلية والمساعدة في عملية الاستثمار الكفؤ، وما لذلك من آثار بعيدة المدى على الاقتصاد كله.

ومن هنا تكمن أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي الذي يُعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في الأردن وأكثرها تقدما، وذلك من حيث النمو والنشاط ومستوى التطور والاستخدام التكنولوجي والمعلوماتـــــي، إذ شكلت موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2013 حوالي 178% من الناتج المحلي الإجمالي (تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي الأردني،2013)، ومن جهة أخرى وحيث أن الأردن يعاني من عجز مزمن في موازنته، يعتبر القطاع المصرفي رافدا هاما لخزينة الدولة نظرا لما يقدمه لها من ضرائب تصل نسبتها إلى 30% بالإضافة إلى ما تقدمه من قروض.

وفي هذه الدراسة سيتم تقييم أداء قطاع المصارف والتعرف على نقاط الضعف والقصور لمحاولة تلافيها، فضلا عن التعرف على نقاط القوة لمحاولة تعزيزها، إذ يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد العوامل المؤثرة على أداء الصناعة المصرفية الأردنية وعلاقة أدائها بهيكلها وذلك وفقا للمؤشرات المحاسبية والاقتصادية.

فرضيات الدراسة:

H_{01} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز السوق والحصة السوقية في أداء المصارف التجارية الأردنية مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية.

وتنقسم هذه الفرضيّة إلى فرضيّتين فرعيتين هما:

$H_{01,1}$ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركّز السّوق في أداء المصارف الأردنية مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية.

$H_{01,2}$ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للحصّة السوقيّة في أداء المصارف الأردنية مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية.

H_{02} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز السوق والحصة السوقية في أداء المصارف التجارية الأردنية مقاسا بالقيمة الاقتصادية المضافة.

وتنقسم هذه الفرضيّة إلى فرضيّتين فرعيتين هما:

$H_{02,1}$ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لتركّز السّوق في أداء المصارف الأردنية مقاسا بالقيمة الاقتصادية المضافة.

$H_{02,1}$ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للحصّة السوقيّة في أداء المصارف الأردنية مقاسا بالقيمة الاقتصادية المضافة.

الإطار النظري:

الإطار النظري والدراسات السابقة:

دأبت كثير من الأبحاث والدراسات على تفسير العلاقة بين هيكل السوق والأداء من خلال نظريتين لهما تطبيقات مختلفة: الأولى، الفرضية التقليدية المعروفة في مجال أبحاث الاقتصاد الصناعي باسم نظرية الهيكل – السلوك – الأداء (Structure –Conduct –Performance (SCP))، والثانية نظرية هيكل الكفاءة (Efficient Structure Hypothesis).

أولا: نموذج الهيكل– السلوك – الأداء SCP

إن الطريقة المتبعة في الاقتصاد الصناعي، هي دراسة العلاقات السببية بين هيكل السوق واستراتيجيات المنشآت في الأسواق وأدائها الاقتصادي. فاستخدام نموذج الهيكل– السلوك– الأداء، يساعد على التوصل إلى تحليل الأداء الفعلي والواقعي للصناعات، لا سيما وأنه يوفر أداة للتحليل تكون أكثر قربا من الواقع الاقتصادي، لأنها تعتمد على تفسير العلاقة بين عناصر هذا النموذج بناء على دراسات تجريبية. فهذا النموذج يبين أن هناك علاقة سببية قائمة وتبدأ من هيكل السوق إلى السلوك ومن ثم إلى الأداء.

وقد أُثبتت هذه العلاقة من قبل الاقتصادي الأمريكي (E.S Masson 1939) وقام كل من (Bain,1959)، و(Calark,1961)، و(Rosse,1990) بتطوير هذا النموذج ، حيث تتبلور فكرة هذا النموذج في أن الفروقات في مستويات الأداء والمتمثلة بشكل أساسي في الفروقات في الأرباح بين الأسواق تعزى وتفسر من خلال الفروقات في خصائص هيكل هذه الأسواق (Bhattacharya and Bloch,1997).

ثانيا: نظرية هيكل الكفاءة The Efficient Structure Hypothesis

قُدمت هذه النظرية من قبل (Demsetz,1973) و (Pletzman,1977) حيث تفترض أن الاختلافات في كفاءة المنشآت وتشتتها داخل الأسواق توجد نوعا من عدم المساواة في الحصة السوقية، يؤدي إلى تحقيق علاقة موجبة بين التركز والأداء. حيث استنتج (Demsetz,1973) في دراسته التي قام بها أن المنشآت الأكثر كفاءة يزداد حجمها وحصتها السوقية، وبالتالي تزداد قدرتها على توليد أرباح عالية من خلال تركز الحصة السوقية في عدد محدود من المنشآت. فالتركز ليس حدثا عشوائيا، بل نتيجة لكفاءة المنشآت الرائدة في مجالها، فالتركز العالي هو في الغالب نتيجة للحصص الكبرى للمنشآت الكفؤة، وليس ناتجا عن الحصص الأقل للمنشآت غير الكفؤة، وإلا فلن يكون هناك علاقة موجبة بين التركز والأداء (Berger and Hannan,1989).ويرى مؤيدو هذه النظرية أن منشآت الأعمال ذات الكفاءة الإنتاجية والإدارية العالية تتمكن من كسب حصص سوقية تقود إلى تركز السوق. وفي ظل هذا التركز تحقق هذه المنشآت أرباحا فوق عادية ليس نتيجة لتآمرها في تحديد الأسعار، وإنما نتيجة لكفاءتها الإنتاجية والإدارية، إضافة إلى قدرتها التشغيلية العالية التي يترتب عليها خفض في متوسط التكاليف يؤدي بالتالي إلى أرباح فوق عادية. كما أنهم يعتقدون بأن السياسات الحكومية التي تعمد إلى منع الاندماج تكون نتائجها مكلفة للمجتمع وفي غير صالحه.

وقد حاولت بعض الدراسات اختبار العلاقة بين هيكل السوق وأداء الصناعة المصرفية، وكانت نتائج تلك الدراسات مختلفة. ففي دراسة (حمدان وآخرون، 2013)،قام الباحثون باختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية المصارف الأردنية والفلسطينية، وقد تمثلت عينة الدراسة في جميع المصارف المحلية العاملة خلال الفترة 2005–2010 وعددها 24 مصرفا، وقد تم اختبار فرضية قوة السوق، وفرضية الهيكل–السلوك–الأداء، وفرضية الكفاءة التقليدية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد من خلال اختبار العلاقة بين مقاييس الربحية للمصارف ومقاييس كل من التركز، والحصة السوقية.حيث تم قياس أداء المصارف باستخدام مؤشر العائد على الأصول، أما تركز السوق فتم قياسه باستخدام نسبة التركز لأكبر ثلاثة مصارف CR3 ومؤشر HHI، كما ضمت الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة مثل: نسبة التسهيلات إلى الأصول، ونسبة حقوق المساهمين إلى الأصول وحجم المصرف. وقد أظهرت النتائج دحض فرضية الهيكل– السلوك – الأداء كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية في المصارف. وهذا ما جاءت به دراسة (الكور، 2011) والتي أُجريت على القطاع المصرفي الأردني للفترة من 1993–2006، حيث هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التركز وفقا

لفرضية الهيكل–السلوك–الأداء، وأثر الحصة السوقية من الودائع وفقا لفرضية الكفاءة التقليدية في أداء المصارف مقاسا بمعدل العائد على الأصول، إذ اشتملت عينة الدراسة على 14 مصرفا تجاريا،وتم استخدام الانحدار المجمع لاختبار فرضيات الدراسة، حيث لم تستطع الدراسة إثبات أي أثر للمتغيرين في أداء المصارف الأردنية، ما يشير إلى تأثير عوامل أخرى في أداء المصارف الأردنية. ولكن الدراسة التي قام بها (الفيومي وعواد،2003)، وجد الباحثان أن هناك علاقة بين تركز المصارف الأردنية وأدائها، فقد تناولت الدراسة العلاقة بين تركز السوق والأداء في القطاع المصرفي الأردني، وشملت العينة 13 مصرفا خلال الفترة 1993–1999 حيث استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المجمع لجميع المصارف، وتم قياس تركز السوق وحجم الأصول لأكبر ثلاثة مصارف، أما الأداء فتم قياسه من خلال العائد على حقوق الملكية قبل الضرائب وبعدها. كما ضم نموذج الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة مثل: مصاريف الأجور،وسعر الفائدة، ومعدل التضخم. وخلصت الدراسة إلى نتائج تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية وبين نسبة تركز السوق. كما أشارت الدراسة إلى أن حجم المصرف كان أهم العوامل الضابطة المؤثرة في ربحية المصارف الأردنية خلال فترة الدراسة.

وكذلك دراسة (الكور والفيومي، 2007) والتي أجريت على المصارف الأردنية للفترة من 1993–2004 والتي جاءت نتائجها في صالح المنافسة ولا تدعم فرضية الهيكل – السلوك–الأداء، إذ هدفت الدراسة إلى تقدير نقاط كفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري وكفاءة الربح البديل وتحليلها ومقارنتها لدى المصارف المدرجة في بورصة عمان (15 مصرفا تجاريا) باستخدام طريقة التوزيع الحر المعلمية واستخدام نموذج الانحدار المجمع، حيث جاءت النتائج في صالح المنافسة ولا تدعم فرضية الهيكل–السلوك–الأداء، وأضاف الباحثان أنه يمكن اعتبار المصارف الأردنية الأكثر تركزا بعيدة عن الممارسات غير التنافسية، كما وأشارت الدراسة إلى تمتع المصارف الأردنية بمستويات مرتفعة من الكفاءة، فالتركز ليس حدثا عشوائيا بل نتيجة لكفاءة المصارف، إضافة إلى دور القوانين والتشريعات التي ساهمت في تعزيز ورفع مستويات المنافسة، وخفضت من تأثير قوة السوق ضمن صناعة المصارف الأردنية.

أما دراسة (Al-Jarrah,2010) فقد هدفت إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية المصارف الأردنية للفترة من 2001–2005، واشتملت عينة الدراسة على جميع المصارف الأردنية، وتم تقسيم فرضيات الدراسة إلى قسمين:أولا، فرضيات قوى السوق وتضم نظرية السوق التقليدية ونظرية القوى النسبية في السوق. ثانيا، فرضيات هيكل السوق الكفؤ وتضم فرضية الكفاءة الفنية وفرضية كفاءة اقتصاديات الحجم. حيث تم اختبار هذه الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي، وجاءت نتائجها داعمة لفرضية الهيكل–السلوك–الأداء كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية، وقدمت دعما محدودا لفرضية الكفاءة التقليدية. وفي دراسة (Mashharawi and Al-Zu'bi, 2009) التي اختبرت محددات ربحية المصارف الأردنية خلال الفترة 1992–2006 بالاعتماد على عينة مكونة من عشرة مصارف أردنية واستخدام ثلاث مجموعات من المتغيرات المستقلة تتضمن، المتغيرات الخاصة بالمصارف، متغيرات الهيكل المالي، ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأردني باستخدام تقنية الانحدار المشترك ضمن طريقة (OLS). وقد دلت النتائج على أن نسبة المصاريف التشغيلية هي أكثر المتغيرات تأثيرا في ربحية المصارف يليها متغير الحجم النسبي، ثم نسبة التركز CR3 ومن ثم النمو الاقتصادي.

أما دراسة (حمدان،2016) والتي هدفت إلى البحث في هيكل قوة السوق والكفاءة المصرفية الإماراتية وعلاقتهما بعوائد القطاع المصرفي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، وقد شملت عينة الدراسة على 96% تقريبا من المصارف الإماراتية بواقع 22 مصرفا خلال الفترة 2007–2012. حيث استخدم الباحث في قياس أداء المصارف المقياس المحاسبي معدل العائد على الأصول ونموذج Topins' q كمقياس مستند إلى السوق، أما التركز فتم قياسه باستخدام مؤشر هيرفندال هرشمان. كما كان هناك مجموعة من المتغيرات الضابطة والتي تتعلق بخصائص المصرف كالحجم وعمر المصرف ونسبة التسهيلات إلى الأصول، وكذلك تتعلق بالحالة الاقتصادية العامة في الدولة مثل: نمو الناتج المحلي

الإجمالي وحجم سوق الودائع. وقد توصلت الدراسة إلى أدلة تجريبية تدعم غياب فرضية الاحتكار المصرفي في السوق المصرفية الإماراتية، وتشير إلى عملها في ظروف المنافسة.

وهدفت دراسة (Molyneux and Thorton, 1992) إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء المصارف في (18) دولة أوروبية خلال الفترة 1986–1989، إذ قام الباحثان بدراسة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تُؤثر على ربحية المصارف. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين العائد على رأس المال ودرجة التركز المصرفي، ووجود علاقة قوية بين العائد على رأس المال ومعدل الفائدة الاسمي. وفي دراسة (Berger,1995) والتي هدفت إلى اختبار العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية الأمريكية خلال الفترة 1983–1989، وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار ما بين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية لدراسة هذه العلاقة، حيث بيَنت النتائج وجود علاقة قوية موجبة بين الربحية ورأس المال.

أما دراسة (Molyneux and Forbes, 1995) والتي هدفت إلى تفسير العلاقة بين قوة السوق وأداء المصارف الأوروبية في ثماني عشرة دولة أوروبية (بمتوسط 1200 مصرف) للفترة من 1986–1989، فقد اختبرت نموذجSCP، وفرضية الكفاءة، وعلاقتهما بأداء المصارف الذي تم التعبير عنه بالعائد على الأصول.وقد أظهرت النتائج وجود علاقة مهمة إحصائيا وطردية بين نسبة التركز وبين الربح، أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فقد وجدت علاقة طردية ومعنوية بين نسبة حقوق الملكية والربح، بينما كانت العلاقة بين حجم المصرف والربح غير معنوية إحصائيا. وهذا ما أكدت عليه دراسة (Maudos, 1998) والتي تناولت أثر هيكل السوق على أداء المصارف في إسبانيا، إذ أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين هيكل السوق مقاسا بنسبة التركز وربح المصرف مقاسا بنسبة العائد على حقوق الملكية، ولكن لم تكن هناك علاقة بين العائد على الأصول ونسبة التركز.

أما دراسة (Polus and Samuel, 2000) فقدمت تطبيقا لنموذج SCPوفرضية الكفاءة على بيانات (44) مصرفًا تجاريا في اتحاد شرق الكاريبي للفترة من 1991–1999. واشتمل نموذج الدراسة على بعض المتغيرات المستقلة تمثلت في نسبة نفقات التشغيل إلى متوسط الأصول، ونسبة صافي دخل الفوائد إلى متوسط الأصول، ونسبة الفوائد المكتسبة من القروض إلى متوسط القروض، ونسبة النفقات الإدارية إلى إجمالي النفقات والحصة السوقية (من الودائع والقروض) ونسبة القروض إلى الودائع، أما أداء المصارف فتم التعبير عنه بنسبة العائد على الأصول. وتوصلت الدراسة إلى نتائج تدعم تأثر ربحية المصارف التجارية بكفاءة الأداء لتلك المصارف؛ حيث إن المقاييس التي تنوب عن الكفاءة في نموذج الدراسة كانت متغيرات ذات دلالة إحصائية في علاقتها مع أداء المصارف بعكس المتغيرات التي تنوب عن قوة السوق.

ومن الدراسات الحديثة في هذا المجال دراسة (Hamdan,2016)، والتي هدفت إلى اختبار نظريات قوة السوق ودورها في تفسير أداء المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالاعتماد على بيانات (22) مصرفًا إسلاميًا للفترة من (2008–2013)، وباستخدام النماذج القياسية؛ لم تستطع نظريات قوة السوق تفسير عوائد المصارف الإسلامية الخليجية. وعليه؛ فإن هذه النتائج تنفي وجود تأثير للاحتكار في هيكل القطاع المصرفي الإسلامي على أداء هذا القطاع، وكذلك عدم وجود تأثير للكفاءة التقليدية في أدائهاوفي الدراسة التي قام بها (Jakob and Tigran,2012) والتي هدفت إلى اختبار تأثير كلٍ من درجة التركز وحجم المصرف على تقلب الأرباح في القطاع المصرفي بالتطبيق على عينة من المصارف الأمريكية للفترة 2004–2009. وقد تم استخدام إجمالي الأصول لقياس حجم المصرف، في حين تم استخدام مؤشر HHI لقياس درجة تركز السوق المصرفي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لحجم المصرف على تقلب الأرباح، كما أشارت النتائج أيضا إلى تأثير درجة التركز على تقلب الأرباح، وقد ازداد هذا التأثير أثناء الأزمة المالية الأخيرة، أما في الباكستان فإن السوق المصرفية تتميز بالاحتكار من قبل قلة من المصارف الرائدة، والتي امتلكت زمام السوق ووضعت الأسعار التي تحقق لها العوائد، فالعلاقة بين التركز والربحية هي طردية، وسلبية بين المنافسة والربحية (Bhatti and Hussain,2010). وفي المكسيك أظهرت نتائج دراسة (Garcia andGustavo,2012) أن السوق المصرفية اتجهت نحو التركز بعد عمليات الدمج والحيازة التي شهدتها خلال الفترة 2001–2009، وظهرت علاقة طردية بين التركز وعوائد المصارف، بينما لم تكن هناك علاقة بين كفاءة المصارف وعوائدها.

مما سبق نلاحظ أن اختبار أثر قوة السوق والكفاءة قد

أثار جدلا واسعا، واختلفت نتائجه حتى في البيئة الواحدة، في دعم أثر التركز أو الحصة السوقية في أداء المصارف، هذا الأمر جعل (Shaffer,2002) يُقدم تفسيراً نظرياً جديداً للعلاقة بين الهيكل والأداء. وذلك من خلال الجمع بين نموذج SCP ونظرية تباين المعلومات (Asymmetric Information). حيث إن النموذج التقليدي SCP يفترض بأنه كلما زاد عدد المصارف في السوق المصرفي قلت قوتها السوقية، وبالتالي انخفض معدل الإقراض لديها. ولكن نظرية تباين المعلومات تفسر العلاقة السابقة ذاتها من خلال نظرية المسح (Screening Theory) التي تفترض بأنه كلما زاد عدد المصارف في السوق قل الحافز لدى المصارف للتمحص في طلبات الاقتراض، الأمر الذي سوف يؤدي إلى مزيد من الخطورة لدى المصارف. فإذا كانت قوى السوق كبيرة، خفَضت المصارف معدلات الفائدة على القروض وقلّلت التمحص فيها. وأما إذا كانت قوة السوق ضعيفة، زادت المصارف من التمحص في طلبات الاقتراض ورفعت معدلات الفائدة على القروض.

أهم ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تعدُّ هذه الدراسة الأولى على مستوى الأردن – على حد علم الباحثين – في دراسة هيكل الصناعة المصرفية الأردنية وتحليل أدائها باستخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة إضافة لاستخدام المقاييس التقليدية، لتشكل مرجعا رئيسيا في هذا المجال، بالإضافة إلى حداثة البيانات المستخدمة. كما تقدم هذه الدراسة أثر مجموعة من العوامل الهامة على أداء الصناعة المصرفية الأردنية.

منهجية الدراسة:

مصادر البيانات:

استخدمت هذه الدراسة بيانات سنوية، حيث تكونت عينة الدراسة من المصارف المسجلة في بورصة عمان للفترة 2000–2013 باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (PanelData)، إذ بلغ مجموع هذه المصارف (16) مصرفا، وتم استبعاد ثلاثة مصارف، هي البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الأردن دبي الإسلامي بسبب اختلاف المعايير الضابطة لعمل المصارف التجارية والمصارف الإسلامية. وقد تم الحصول على بيانات الدراسة من إفصاحات البنوك حول التقارير السنوية المعلنة في هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان والبنك المركزي الأردني.

متغيرات الدراسة:

هذه الدراسة تحتوي على ثلاثة متغيرات أساسية لتقدير نماذجها، هي: المتغير التابع وهو أداء المصارف، ومجموعة من المتغيرات المستقلة التي تشمل هيكل السوق، مع إضافة متغيرات ضابطة تمثل محددات أداء المصارف، والتي يتوقع أن يكون لها تأثير في أداء المصارف وتسهم في ضبط العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، وفيما يلي بيان لطرق قياسها.

قياس المتغيّرات المستقلّة:

أ. قياس تركّز السّوق Concentration: هناك طريقتان لقياس تركّز السّوق، تستخدم الأولى نسبة التّركّز (Concentration Ratio)، و تستخدم الثانية مؤشّر هيرفندال هيرشمن (Herfindahl-Hirshman Index HHI).

نسبة التّركّز:تستخدم هذه الدراسة نسبة تركّز أكبر ثلاثة مصارف(CR_3)، والتي تحسب من خلال قسمة مجموع أصول أكبر ثلاثة مصارف على مجموع أصول العيّنة وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$CR_n = \sum_{i=1}^{n} S_i \ldots\ldots\ldots(1)$$

مؤشّر HHI: الأسلوب الثّاني لتقدير تركّز السّوق هو بإستخدام مؤشّر هيرفندال هيرشمن (Herfindahl-Hirshman Index HHI) من الأصول، والذي يحسب من خلال مجموع مربع الحصّة السّوقيّة من الأصول لكل المصارف، وفق المعادلة التالية(Molyneux and Forbes, 1995):

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} (S_i)^2 \ldots\ldots\ldots(2)$$

ب. قياس الحصّة السّوقيّة Market Share: الحصّة السوقيّة من الودائع لكل مصرف، بحيث تعبر عن فرضية الكفاءة التقليدية، وتحسب وفقا للمعادلة

التالية(Molyneux and Forbes, 1995):
الحصة السوقية (**MS_i**) = مجموع ودائع كل مصرف / مجموع ودائع المصارف التجارية.

قياس المتغيّر التّابع: أداء المصارف

تقيس هذه الدراسة أداء المصارف باستخدام المقاييس الآتية:

1. معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE)، والذي يمكن حسابه من خلال قسمة صافي الربح على مجموع حقوق الملكية للمصرف.
2. القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added (EVA)، اعتمدت الدراسة على النموذج التالي وذلك وفقا للمنهجية التي استخدمها (Kaur and Narang,2008):

EVA = NOPAT – (Capital invested X Cost of Capital)..... (3)

حيث:

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة

NOPAT: صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب

Capital invested: رأس المال المستثمر

Cost of capital: تكلفة رأس المال المستثمر والذي تم حسابه باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية Capital Assets Pricing Model (CAPM).

قياس المتغيّرات الضابطة:

1. **نسبة رأس المال:Capital Ratio (CR)** هناك العديد من الأبحاث التي أشارت إلى هذه النسبة وعلاقتها بربحية المصرف، حيث وجد (Evnanoff, et,al.1988) علاقة سالبة بين نسبة رأس المال وأداء المصارف الأمريكية مصحوبة بعلاقة غير دالة (دالة) لتركز السوق (الحصة السوقية). في حين وجد (Lloyed –Williams, et, al. 1994) علاقة موجبة بين نسبة رأس المال والأداء مع وجود علاقة دالة (غير دالة) لعامل التركز (الحصة السوقية).
2. **حجم المصرف:Bank Size (BS)** يعتبرأحد المتغيرات المهمة لتحديد ربحية المصرف، وذلك بغرض التأكد مما إذا كان لاقتصاديات الحجم أثر في أداء المصارف، إذ يؤكد (Demsetez,1973) أن العلاقة الموجبة بين تركز السوق وأداء المنشأة ليس بالضرورة أن يكون مردها إلى التآمر بين المنشآت في تحديد الأسعار، بل ربما يكون مردها إلى الفروق بين كفاءة أحجام منشآت الأعمال. حيث أن معظم الدراسات ذات العلاقة أشارت إلى وجود علاقة موجبة بين الحجم والربحية، إذ أشار (Boyed and Rankle,1993) إلى أن حجم المصرف يرتبط بمفهوم وفورات الحجم (Economies of Scale).
3. **الناتج المحلي الإجمالي: Gross Domestic Product (GDP)** أجريت عدة دراسات لمعرفة أثر الناتج المحلي الإجمالي على ربحية المصارف، فقد توصل (Sufian, et, al. 2010) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين أداء القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، وهذه النتيجة توافقت مع نتائج دراسة (Kosmoide, et, al. 2005) والتي أُجريت على 15 مصرفاً من الاتحاد الأوروبي. وهذا عكس ما جاء في دراسة (Ben Naceur and Goaied,2006) على المصارف التونسية لدراسةوتحليل أثر الهيكل المالي و مؤشرات الاقتصاد الكلي على خصائص المصارف، وجد الباحثون أن مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي ليس لها تأثير على هامش الربح للمصارف وربحية المصرف.
4. **التضخم:Inflation (INF)** معدل التضخم هو أحد المحددات الهامة للربحية في المصارف، حيث يعتقد (Revell ,1980) أن التضخم يمكن أن يعد من العوامل التي تؤثر على ربحية المصرف، ويضيف أن تأثير التضخم على ربحية المصارف يتوقف على مدى تزايد رواتب الموظفين في المصرف وغير ذلك من مصروفات التشغيل بمعدل أسرع من معدل التضخم. وتتمثل القضية في مدى نضج الاقتصاد بحيث يمكن التنبؤ الدقيق بالتضخم، ومن ثم تتمكن المصارف من السيطرة على مصروفاتها التشغيلية. وهنا يؤكد (Perry,1992) أن مدى تأثير التضخم على المصارف يتوقف على مدى الإحاطة الكاملة بالتضخم. وهذا يعني أن المصرف القادر على تعديل أسعار الفائدة لزيادة عوائده بشكل أسرع من زيادة تكاليفه هو الذي يتمكن من تحقيق أرباح اقتصادية أعلى. أما إذا لم يتمكن المصرف من التنبؤ بالتضخم، فالتكاليف ستفوق الإيرادات، وهذا حتما سيؤثر على أداء المصرف. وفي هذه الحالة سيكون للتضخم أثر سلبي على ربحية المصرف. ومن الدراسات المحلية التي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين ربحية المصارف الأردنية والتضخم دراسة (Al-Jarrah,et,al. 2010).
5. **الرافعة المالية:Leverage (LEV)** تتأثر ربحية المنشآت إيجابا أو سلبا بمحتوى هيكل التمويل لها، فعندما تقوم

المنشأة بالإقتراض بمعدل ثابت التكلفة لتمويل عملياتها واستثماراتها فإنها تحقق من ذلك عائدا على الاستثمار يزيد على تكلفة الديون، وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى الزيادة في العائد الموزع على المساهمين، وهذا من إيجابيات الرفع المالي. أما إذا لم تستطع المنشأة تحقيق عائد يفوق كلفة التمويل للديون من استثماراتها، فعندئذ يصبح الرفع المالي سالبا. ومن الدراسات المحلية التي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين ربحية المصارف الأردنية والرفع المالي دراسة (صيام وخريوش،2002).

6. عرض النقد: M_2) Money Supply)، هو مقياس لما يحتويه الاقتصاد من نقد، حيث إن ارتفاع عرض النقد يزيد من السيولة في السوق ولدى المصارف، الأمر الذي يحفزها على استثمار تلك الأموال وبالتالي زيادة عوائدها. وقد توصلت معظم الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين عرض النقد وربحية المصارف، مثل دراسة (Molyneux and Thorton, 1992) ودراسة (Haron and Azmi 2004,).ويُظهر الجدول رقم (1)المقاييس المستخدمة في الدراسة للمتغيرات الضابطة.

جدول (1)

أسلوب قياس متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	الوصـــــــــــف
نسبة رأس مال المصرف	CR	مجموع حقوق الملكية للمصرف إلى مجموع أصول المصرف
حجم المصرف	BS	اللوغرتيم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
التضخم	INF	معدل التضخم
الرافعة المالية للمصرف	LEV	مجموع ديون المصرف إلى حقوق المساهمين
عرض النقد	M_2	معدل النمو في عرض النقد

والشكل (1) يوضح ملخصا للعلاقات المتوقعة بين هذه المتغيرات وأداء المصارف معبرا عنه بالربحية.

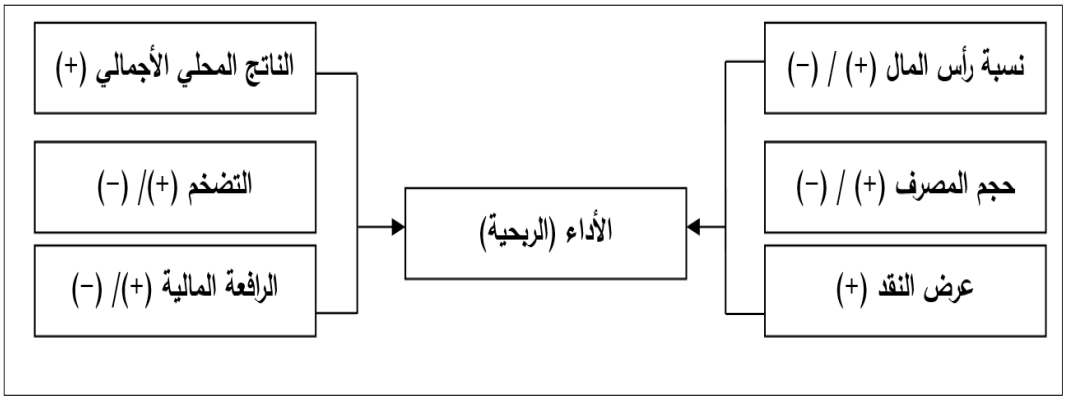

شكل (1): العلاقات المتوقعة بين المتغيرات الضابطة وأداء المصارف

نماذج الدراسة القياسية:

بعد أن تم قياس درجة التركز باستخدام CR_3، HHI للمصارف التجارية الأردنية، وحساب ROE، وEVA للمصارف التجارية الأردنية، تم تقدير العلاقة بين مؤشرات

هيكل السوق وأداء المصارف الأردنية معبرا عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية، أو القيمة الاقتصادية المضافة باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data)، مع استخدام بعض المتغيرات التفسيرية الضابطة والتي تم تعريفها سابقا والمرتبطة بمؤشر الأداء، ولهذا الغرض، تم اختبار العلاقة باستخدام النماذج التالية:

النموذج الأول:

تقدير العلاقة بين هيكل الصناعة المصرفية وربحية المصارف الأردنية باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية، ومعادلة الانحدار التالية توضح ذلك (Berger,1995):

$$ROE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CONC_t + \beta_2 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^{n} \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \quad \ldots(4)$$

حيث تشير ($ROE_{i,t}$) إلى معدل العائد على حقوق الملكية للمصرف i في الزمن t، وتشير ($CONC_t$) إلى متغير هيكل السوق إذ تم استخدام مؤشرين لقياسه وهما: نسبة التركز CR_3، ومؤشر هيرفندال هيرشمانHHIللصناعة. أما (MS_{it}) فتشير إلى الحصة السوقية للمصرف i في الزمن t،وتعبّر قيم B's عن معلمات النموذج التي تم تقديرها، كما تشير $\varepsilon_{i,t}$ إلى الخطأ العشوائي للتقدير، أما (Z_{itk}) فهي مجموعة من المتغيرات الضابطة التي تمت الإشارة لها سابقا.

النموذج الثاني:

تقدير العلاقة بين هيكل الصناعة المصرفية وربحية المصارف الأردينة باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة، ومعادلة الانحدار الآتية توضح ذلك:

$$EVA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CONC_t + \beta_2 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^{n} \beta_k Z_{itk} + \varepsilon_{i,t} \quad \ldots\ldots (5)$$

حيث تشير ($EVA_{i,t}$) إلى القيمة الاقتصادية المضافة للمصرف i في الزمن t،أما باقي المتغيرات فهي كما تمّ تعريفها أعلاه.

مقاييس الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

يقدّم هذا الجزء من الدّراسة في الجدول رقم (2) وصفاً أوليّاً لمتغيّرات الدّراسة الأساسيّة والضابطة، مما يساهم في بيان خصائص السّوق المصرفيّة الأردنية، ويعطي مدلولات حول نتائج أعمالها خلال فترة الدّراسة.

جدول (2)

مقاييس الإحصاء الوصفي

المتغير	الرمز	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
variable	**Label**	**Mean**	**SD**	**Maximum**	**Minimum**
العائد على حقوق الملكية	ROE	10.120	7.124	39.920	-25.470
نسبة التركز	CR3	0.519	0.046	0.657	0.488
هيرفندال هيرشمان	HHI	0.126	0.015	0.150	0.110
الحصة السوقية	MS	0.077	0.074	0.313	0.004
نسبة رأس المال	CR	12.312	5.366	21.960	-31.350
حجم المصرف (مليون دينار)	BS	2,660.64	5,157.47	24,538.37	53.39
النمو في الناتج المحلي الإجمالي	GDP	5.397	2.246	8.559	2.311
معدل التضخم	INF	4.051	3.363	13.944	-0.672
الرافعة المالية	LEV	7.721	3.827	21.43	-8.120
النمو في عرض النقد	M_2	1.231	0.067	1.385	1.136

من الجدول (2) يمكن ملاحظة أن متوسط العائد على حقوق الملكية 10.120%، وتظهر القيم الدنيا والعليا وجود مصارف خاسرة ومصارف أخرى ذات ربحية عالية، أما نسبة التركز (CR3) فقد بلغ المتوسط لهذه النسبة 0.519، مع تباين واضح بين أكبر قيمة وأصغر قيمة، كما يُظهر الجدول أن متوسط حجم المصارف الأردنية هو 2,660.64 مليون دينار، مع وجود تفاوت في أحجام المصارف الأردنية.

نتائج الاختبارات الإحصائية والتحليل القياسي

تتكون الاختبارات الإحصائية لمتغيرات الدراسة من ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، تم التأكد من استقرار البيانات بإجراء اختبار (Stationary Test). وفي المرحلة الثانية، تم التأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات التفسيرية المستخدمة في التحليل باستخدام اختبارات الارتباط الخطي (Multicollinearity Tests). أما في المرحلة الثالثة، فتم إجراء اختبار (Hausman Test) لتحديد أي من النموذجين (Random Effect (RE), Fixed Effect (FE))مناسب لبيانات الدراسة، ومن ثم تمت عملية التقدير باستخدام النموذج المناسب.

نتائج اختبار استقرار البيانات (Stationary Test)

بناء على اختبار(LLC) Levin,Lin and Chu,2002 تعتبر المتغيرات مستقرة إذا كانت (t-statistic > t-critical)، حيث (Prob.<0.05). وفي هذه الحالة يتم رفض الفرضية (H_0) القائلة بعدم استقرار المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى استقرار المتغيرات في المستوى (Baltagi, 2005)، وبالتالي يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في التقدير. أما إذا لم تكن المتغيرات مستقرة في المستوى، فيتم إعادة اختبار الاستقرار عند الفرق الأول، وفي هذه الحالة يمكن أن تستقر المتغيرات ولكن ستؤدي طريقة المربعات الصغرى إلى نتائج متحيزة. وبعد إجراء اختبار (LLC)، تبين أن البيانات مستقرة عند المستوى، وكانت النتائج كما يبين الجدول رقم (3):

جدول (3)

نتائج اختبار استقرار البيانات (Stationary Test)

المتغير	Probability	فترات التباطؤ	درجة الاستقرار
CR	0.000	0	Level *
BS	0.004	0	Level *
LEV	0.001	0	Level *
GDP	0.003	0	Level *
INF	0.000	0	Level *
M_2	0.005	0	Level *
MS	0.009	0	Level *
ROE	0.000	0	Level *
EVA	0.002	0	Level *
CR3	0.000	0	Level *
HHI	0.008	0	Level *

نتائج اختبار الارتباط الخطي (Multicollinearity Test)

يحدث الارتباط الخطي بسبب وجود علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية، أو وجود ارتباط قوي بين المتغيرات

التفسيرية، ويكون ذلك نتيجة اتجاه المتغيرات الاقتصادية معا عبر الزمن، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الخطأ المعياري (SE) في المعلمات المقدرة، وبالتالي تنخفض قيمة إحصائية (t-statistic) وتصبح المعلمات المقدرة غير معنوية. ويمكن التأكد من عدم وجود ارتباط خطي من خلال تحليل معاملات الارتباط (ρ) بين المتغيرات التفسيرية باستخدام تحليل الارتباط (Correlation Analysis). فإذا كان الارتباط بين المتغيرات ضعيفاً، فهذا يعطي مؤشراً على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي، ويمكن التأكد من عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات التفسيرية باستخدام اختبار (Variance Inflation Factors (VIF) والذي يعمل على استخدام معامل التحديد (R_j^2) لكل المتغيرات التفسيرية باستثناء المتغير (j)، حيث يستخدم هذا الاختبار الصيغة التالية:

$$VIF_j = 1/ (1-R_j^2) \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

إذا كان ($VIF_j>5$)، فهذا يعني وجود مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات التفسيرية (Asteriou and Hall,2007).

تشير معاملات الارتباط في الجدول (4) إلى إن هناك ارتباطا ضعيفا بين المتغيرات التفسيرية، باستثناء الارتباط بين حجم المصرف والحصة السوقية.

جدول (4)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية

الارتباط	CR3	BS	GDP	INF	M_2	LEV	MS	CR	HHI
CR3	1.000								
BS	-0.109	1.000							
GDP	-0.021	-0.066	1.000						
INF	-0.424	0.065	0.171	1.000					
M_2	0.192	-0.110	0.627	-0.280	1.000				
LEV	0.473	-0.088	0.028	-0.269	0.200	1.000			
MS	0.000	0.819	0.000	0.000	-0.001	0.098	1.000		
CR	-0.398	0.121	-0.022	0.281	-0.266	-0.329	0.025	1.000	
HHI	*0.810	-0.202	-0.164	-0.413	0.128	0.451	0.009	-0.584	1.000

*ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%.

يوضح الجدول (5) قيم معامل (VIF) لكافة متغيرات الدراسة، حيث يتضح من خلاله ارتفاع قيمة المعامل (أكبر من 5) لمتغير حجم المصرف والحصة السوقية، وبالتالي سيتم استبعاد متغير حجم المصرف وابقاء متغير الحصة السوقية الذي يعبر عن فرضية الكفاءة التقليدية. ومن ثم تنفيذ الاختبار وملاحظة قيم المعامل التي تشير نتائجة (بعد استبعاد متغير حجم المصرف) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد بين المتغيرات التفسيرية في نماذج الدراسة القياسية والموضحة في الجدول (6).

جدول (5)

نتائج اختبار (VIF) للارتباط الخطي

VIF	
النموذجان الأول والثاني باستخدام مؤشر CR3	**المتغير التابع (j)**
2.593	CR3
11.462	BS
2.587	GDP
2.439	INF
2.310	M_2
1.841	LEV
12.932	MS
2.338	CR
النموذجان الأول والثاني باستخدام مؤشر HHI	
2.714	HHI
14.846	BS
2.356	GDP
2.139	INF
2.602	M_2
1.946	LEV
15.692	MS
2.072	CR

جدول (6)

نتائج اختبار (VIF) للارتباط الخطي بعد استبعاد متغير حجم المصرف

VIF	
النموذجان الأول والثاني باستخدام مؤشر CR3	**المتغير التابع (j)**
2.459	CR3
2.092	GDP
2.168	INF
2.234	M_2
1.682	LEV
2.425	MS

CR	2.176
	النموذجان الأول والثاني باستخدام مؤشر HHI
HHI	2.363
GDP	2.281
INF	2.066
M_2	2.444
LEV	1.771
MS	2.403
CR	1.964

نتائج التحليل:

بعد إجراء اختبار (Hausman Test)، كانت (P-value) للمؤشرين أكبر من 0.05 ما يعني أن أسلوب التقدير المناسب لهذه النماذج هو (Random Effect).

وبعد تقدير أثر هيكل السوق على كل من العائد على الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة باستخدام برنامج (Eviews 8) ، كانت النتائج كما يوضح الجدول رقم (7).

جدول (7)
نتائج الدراسة

EVA						ROE						المتغيرات
HHI			CR3			HHI			CR3			
Prob	t- statistics	Coefficient	Prob	t- statistics	Coefficient	Prob	t- statistics	Coefficient	Prob	t- statistics	Coefficient	
0.000	15.623	4.843	0.000	10.583	5.562	0.000	3.519	20.492	0.001	4.210	19.125	المقطع
			0.746	-0.193	-0.125				0.151	-1.215	-15.452	CR3
0.629	-0.547	-0.956				0.219	-1.358	-16.920				HHI
0.014	2.597	0.251	0.035	2.101	0.120	0.241	1.409	18.236	0.322	1.392	21.249	MS
0.000	7.865	3.041	0.000	7.658	4.121	0.031	-2.136	-3.487	0.040	-2.443	-3.521	BS
0.024	-2.270	-0.013	0.000	-4.762	-0.012	0.039	-2.421	-0.562	0.023	-2.568	-0.741	LEV
0.030	-2.142	-0.134	0.031	-2.149	-0.186	0.036	-2.652	-0.040	0.032	-2.176	0.0490	CR
0.013	2.487	0.011	0.008	2.524	0.010	0.001	3.302	1.103	0.028	2.328	0.651	GDP
0.311	1.015	0.001	0.126	1.481	0.005	0.847	-0.510	-0.063	0.629	-0.310	-0.078	INF
0.031	2.541	0.092	0.023	2.749	0.083	0.000	5.467	0.438	0.000	6.482	0.549	M_2
0.577			0.571			0.391			0.378			R-squared
0.561			0.526			0.374			0.361			Adjusted R-squared
37.755			34.521			19.021			18.843			F-statistic
0.000			0.000			0.000			0.000			Prob.(F-statistic)
2.13			2.12			2.10			2.09			Durbin Watson

أولا: نموذج ROE

بالنظر إلى قيم المعلمات المقدرة للنموذج، أشارت نتائج التقدير إلى أن العلاقة بين كل من (CR_3، HHI) و أداء المصارف (ROE) ليست ذات معنوية إحصائياً، ما يعني رفض فرضية (SCP)؛ إذ أن المصارف الأردنية لا تعمل في بيئة احتكارية تسمح لها بفرض الأسعار التي تناسبها، والتي ينتج منها خسارة اجتماعية نتيجة لسوء التسعير الذي يفرض أسعار فوائد عالية على القروض ومنخفضة على الودائع، بشكل يسهم في زيادة الأرباح للمصارف الأكثر تركزا ويدفع بها إلى مستويات مرتفعة وغير تنافسية، وإنما يفسر تركز المصارف وعائداتها جراء عوامل اجتماعية واقتصادية مهدت لهذه المصارف الحصول على حصص سوقية مرتفعة، مثل

الدخول المبكر للسوق إلى جانب تأثير بعض القوانين والأنظمة التي مهدت لذلك. كما أشارت النتائج إلى أن العلاقة بين الحصة السوقية من الودائع (MS) وأداء المصارف ROEطردية ولكن غير دالة احصائياً، وبالتالي، لا يمكن اعتبارها تفسيراً لهيكل الكفاءة التقليدي.

وبناء على هذه النتائج لا يمكن رفض الفرضية العدمية الأولى، بحيث لا يمكن القول بوجود أثر لتركز السوق ولا الحصة السوقية في أداء المصارف التجارية الأردنية، وهذه النتائج جاءت متوافقة مع الدراسات السابقة التي أجريت في الصناعة المصرفية الأردنية مثل: دراسة (حمدان وآخرون،2013) ودراسة (الكور،2011)، ولكنها مخالفة لبعض الدراسات، مثل دراسة (Maudos,1998) على المصارف الإسبانية، ودراسة (Jakob and Tigran,2012) على المصارف الأمريكية. وقد يرجع الاختلاف إلى طبيعة صناعة المصارف الأردنية، التي قد يكون لارتفاع مستويات المنافسة فيها عبر فترة الدارسة، وانخفاض قوة السوق الممارسة على الأسعار، أو ربما إلى طبيعة المقاييس المستخدمة في الدراسة، دور في جعل المتغيرات تعطي نتائج مخالفة لنتائج الدراسات الأجنبية.

بالتالي، وفقا لما سبق، فإنه يمكن القول أن عوائد الصناعة المصرفية الأردنية ليست محتكرة من قبل المصارف ذات الحصص السوقية المرتفعة من الودائع أو من قبل المصارف الأكثر تركزا في السوق.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، فأشارت إحصائية (t-Statistic) لمعلمة نسبة رأس المال إلى حقوق المساهمين إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% على أداء المصارف، وبالتالي فإن هذا المتغير مقبول إحصائيا في تفسير أداء المصارف معبرا عنه بالعائد على حقوق الملكية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المصرف التجاري ربما مَول استثماراته بأموال ذات تكلفة عالية مما دفعه إلى قبول هوامش ربحية منخفضة (الفرق بين الفوائد على القروض والفوائد على الودائع)، وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع دراسة (Evanoff, et,al.1988).

وبالنظر إلى معلمة الرافعة المالية ومن خلال إحصائية (t-Statistic) تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% للرافعة المالية على أداء المصارف، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الرفع المالي غير مجدٍ للمصارف التجارية الأردنية، وهذه النتيجة جاءت مخالفة لدراسة (صيام وخريوش،2002) التي أجريت على القطاع المصرفي الأردني.

أما معلمة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال إحصائية (t-Statistic) تبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على أداء المصارف، حيث إن تحسن الأداء الاقتصادي وارتفاع حجم الناتج المحلي يزيدان التفاؤل بشأن المستقبل والذي يمكن أن يكون له تأثير على أداء المصارف إذ يزداد الطلب على الخدمات المصرفية والتمويل المصرفي في ظل الانتعاش الاقتصادي، والعكس عند حدوث تدهور في الوضع الاقتصادي، هذه النتيجة جاءت متوافقة مع عدة دراسات مثل: دراسة (Sufian, et, al.2010)، (Kosmoide, et,al. 2005).

أما معلمة عرض النقد، ومن خلال احصائية (t-Statistic) تبين أنه يرتبط بعلاقة موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يمكن إرجاعه إلى ارتفاع السيولة وبالتالي توفر أموال إضافية لدى المصارف وارتفاع قدرتها على الإقراض وبالتالي ارتفاع ربحيتها، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (Haronand Azmi,2004)، أما معلمة التضخم، فقد تبين أن العلاقة غير دالة إحصائيا.

وبالنظر إلى قيم معامل التحديد (R^2) والتي كانت تساوي 42% يمكن الإشارة إلى أن هذا النموذج قادر على تفسير الاختلافات في أداء المصارف الأردنية، وهذه النسبة جيدة ومقبولة في البيانات المقطعية. وبالنظر إلى (P-value) لاختبار F، يمكن استنتاج أن النموذج جيد وذو دلالة إحصائية مرتفعة. وأخيرا، يشير اختبار (D.W) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (Autocorrelation) في النموذج، فقد كانت إحصائية هذا الاختبار تقع بين أعلى قيمة وأقل قيمة، حيث ($d_U=2.5>d=2.10>d_L=1.5$)، وبالتالي يمكن استنتاج أن النموذج ككل مقبول إحصائيا.

ثانيا: نموذج EVA

بالنظر إلى قيم المعلمات المقدرة للنموذج، أشارت نتائج التقدير إلى أن متغيرات هيكل السوق (CR3، HHI) غير

مهمة إحصائية في تفسير أداء المصارف (EVA)ما يعني رفض فرضية (SCP). بينما أشارت إحصائية (t-Statistic) لمعلمة الحصة السوقية من الودائع إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بينها وبين وأداء المصارف، وبالتالي فإن هذا المتغير مقبول إحصائيا في تفسير أداء المصارف معبرا عنه بالقيمة الاقتصادية المضافة، وهذه النتيجة مختلفة عما جاء في النموذج الأول، وبالتالي، يمكن اعتبارها تفسيراً لهيكل الكفاءة التقليدي، بأن يعامل متغير الحصة السوقية كمتغير ينوب عن الكفاءة (وفق فرضية الكفاءة التقليدية) في تفسيره لأداء المصارف. وبالتالي يمكن القول بأن المصارف ذات الحصص السوقية المرتفعة تحقق معدلات أداء جيدة بسبب قدرتها التشغيلية على استيعاب الودائع وإعادة استثمارها وعكسها في معدلات أداء مرتفعة، أو بسبب المنافسة التي تسمح لها باستغلال الفرص في السوق لتحقيق عائدات مناسبة، فالحصص السوقية المرتفعة لبعض المصارف تسهم في استغلال قوة السوق في تحقيق عوائد لهذه المصارف.

وبناء على هذه النتائج سوف تُرفض الفرضية العدمية$H_{02,1}$، وهذه النتائج جاءت متوافقة مع الدراسات السابقة التي أجريت في الصناعة المصرفية الأردنية مثل: دراسة (حلح،2010) ودراسة (الكور والفيومي،2007). **وبالتالي؛ فإن هذه النتائج لا تدعم نموذج SCP، ولكنها تقدم دعماً لنظرية هيكل الكفاءة.**

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، فأشارت إحصائية (t-Statistic) لمعلمة نسبة رأس المال إلى حقوق المساهمين إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% على أداء المصارف، وبالتالي فإن هذا المتغير مقبول إحصائيا في تفسير أداء المصارف معبرا عنه بالقيمة الاقتصادية المضافة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المصرف التجاري ربما مَول استثماراته بأموال ذات تكلفة عالية، مما دفعه لقبول هوامش ربحية منخفضة (الفرق بين الفوائد على القروض والفوائد على الودائع). وعند مقارنتها بنتائج النموذج الأول يمكن القول بأن تأثير هذا المتغير في القيمة الاقتصادية المضافة أكبر من تأثيره في معدل العائد على حقوق الملكية وهذا يتبين من قيمة المعلمة.

وبالنظر إلى معلمة الرافعة المالية فقد تبين وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% لها على أداء المصارف، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الرفع المالي غير مجدٍ للمصارف التجارية الأردنية. أما معلمة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تبين وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%له على أداء المصارف، حيث إن تحسن الأداء الاقتصادي وارتفاع حجم الناتج المحلي يزيدان التفاؤل بشأن المستقبل والذي يمكن أن يكون له تأثير على أداء المصارف، إذ يزداد الطلب على الخدمات المصرفية والتمويل المصرفي في ظل الانتعاش الاقتصادي، والعكس عند حدوث تدهور في الوضع الاقتصادي.أما معلمة عرض النقد، فقد تبين أن له أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يمكن إرجاعه إلى أن ارتفاع السيولة وبالتالي توفر أموال إضافية لدى المصارف يؤدي إلى ارتفاع قدرتها على الإقراض وبالتالي ارتفاع ربحيتها. وبالنسبة لمعلمة التضخم، فقد تبين أنها غير معنوية إحصائياً.

وبالنظر إلى قيم معامل التحديد (R^2) والتي كانت تساوي 60% ، يمكن الإشارة إلى أن هذا النموذج قادر على تفسير الاختلافات في أداء المصارف الأردنية، حيث تعتبر هذه النسبة جيدة . ومن خلال (إحصائية F)، يمكن استنتاج أن النموذج جيد وذو دلالة إحصائية مرتفعة. وأخيرا، يشير اختبار (D.W) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (Autocorrelation) في النموذج، فقد كانت إحصائية هذا الاختبار تقع بين أعلى قيمة وأقل قيمة، حيث ($d_U=2.5>d=2.14>d_L=1.5$)، وبالتالي يمكن استنتاج أن النموذج مقبول إحصائيا في تفسير العلاقة بين الأداء وهيكل السوق.

النتائج والتوصيات:

بعد حساب كل من مؤشرات هيكل السوق ومؤشرات الأداء المحاسبية والاقتصادية للمصارف الأردنية التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2000–2013، تمت صياغة نموذجين للأداء. في **النموذج الأول**، تم اختبار أثر هيكل الصناعة على الأداء معبرا عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية، أما في **النموذج الثاني**، تم اختبار أثر هيكل الصناعة على الأداء معبرا عنه بالقيمة الاقتصادية المضافة.

وفقا لمؤشرات الأداء المحاسبية (العائد على حقوق الملكية) كانت النتائج غير داعمة لنموذج SCP وكذلك لفرضية الكفاءة التقليدية، أما وفقا لمؤشرات الأداء الاقتصادية (القيمة الاقتصادية المضافة) فكانت النتائج أيضاً غير داعمة لنموذج SCP ولكن تم إثبات فرضية الكفاءة التقليدية. وبمقارنة نتائج النموذجين، تبين أن متغير القيمة الاقتصادية المضافة له قدرة تفسيرية أكبر على تفسير أداء المصارف الأردنية، إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) في النموذج الأول 42%، بينما في النموذج الثاني كانت قيمته 60%. **وبناء على ذلك، تعتبر مؤشرات الأداء الاقتصادية أفضل من مؤشرات الأداء المحاسبية في تفسير الأداء.**

أما فيما يتعلق بمحددات الأداء المصرفي، فلم تختلف نتائج النموذجين من حيث الإشارات والمعنوية الإحصائية. فبالنظر إلى معلمتي نسبة رأس المال والرافعة المالية فقد كان لهما أثر سالب ذو دلالة إحصائية على الأداء، في حين كان لمعلمتي النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد أثر موجب ذو دلالة إحصائية على الأداء في كلٍ من النموذجين، لذلك فإن على مديري المصارف التجارية الأردنية الأخذ بعين الاعتبار هذه المحددات لما لها من تأثير على ربحية المصارف، إذ يجب العمل على دراسة هذه العوامل ذات الدلالة الإحصائية وأية تغيرات فيها والتي من الممكن أن يكون لها أثر في الأجل الطويل على ربحية المصارف التجارية الأردنية.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج حول موضوع البحث، توصي هذه الدراسة بما يلي:

1. إن مؤشرات الأداء الاقتصادية تعطي نتائج أفضل في تفسير أداء المصارف الأردنية، وبالتالي قد يكون من الملائم للجهات المسؤولة الإفصاح عن هذه المؤشرات في التقارير المالية للمصارف، بمعنى أن تقوم المصارف بنشر قائمة بالقيمة الاقتصادية المضافة جنبا إلى جانب مع القوائم المالية الأخرى ليشكلا معا مصدرا للمعلومات لأصحاب المصالح، كما أن هذه النتائج تعزز استخدام هذا المؤشر لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية ولتحديد المكافآت والحوافز للمديرين.
2. ضرورة أن يأخذ المستثمرون بعين الاعتبار مقاييس الأداء الاقتصادية مثل: القيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة لما لهذه المقاييس من قدرة على قياس الأثر الحقيقي للأداء الاقتصادي على الثروة.
3. ضرورة العمل على رفع مستويات الأداء في المصارف التجارية الأردنية والذي يستوجب منها تطويرا وتحديثا مستمرا في خدماتها المصرفية، وكذلك البحث عن حلول تنظيمية أكثر فعالية ضمن مجموعة أكبر من الخدمات المالية، وتحسين طرق تقديمها وعدم التقيد بالنظم والاتجاهات التقليدية.
4. ضرورة التعاون بين المصارف الأردنية والجهات المعنية وخاصة البنك المركزي الأردني، لتوفير قاعدة بيانات متكاملة تساعد الباحثين في هذا القطاع على إجراء دراسات اقتصادية ومالية دورية تساهم في تنمية وتطوير صناعة المصارف في الأردن.
5. في حالة توفر قاعدة بيانات متكاملة عن جميع المصارف العاملة في الأردن، توصي هذه الدراسة الباحثين في قطاع المصارف بضرورة تحليل هذا القطاع كاملا، وتقييم الأداء الاقتصادي والمالي في صناعة المصارف الأردنية باستخدام مؤشرات الأداء الاقتصادية والمحاسبية، حيث يساعد هذا التحليل على تنمية وتعزيز دور هذه الصناعة في الاقتصاد الأردني.
6. العمل على دراسة نسب المديونية (الرفع المالي) وعناصر الملكية للمصارف بصورة تفصيلية، بما يضمن الاستفادة منها كعناصر مؤثرة في أداء المصارف.

المراجع

المراجع العربية

البنك المركزي الأردني (2013)، ***تقرير الاستقرار المالي***، دائرة الأبحاث والدراسات، عمان.

العجلوني، محمد (2010)، أثر التصحيح الاقتصادي على هيكل السوق المصرفي ودرجة المنافسة بين البنوك الأردنية وربحيتها، ***أبحاث اليرموك***، مجلد 26، عدد 1، 95-112.

الفيومي، نضال وعواد، شيرين(2003)، العلاقة بين تركز السوق وأداء البنوك في الأردن: دراسة تطبيقية، ***مجلة مؤتة للبحوث والدراسات***، مجلد18، عدد 4، 241-258.

الكور، عز الدين مصطفى (2011)، أثر التركز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، ***مجلة دراسات***

العلوم الإدارية، مجلد 38، عدد 2، 399-414.

الكور، عز الدين مصطفى والفيومي، نضال أحمد (2007)، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بوصة عمّان. ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، مجلد 3، عدد 3، 253-277.

حلح، علا (2010)، ***البيئة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني***، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حمدان، علام (2016)، أثر قوة السوق والكفاءة في أداء الصناعة المصرفية الإماراتية، ***مجلة دراسات إستراتيجية***، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مجلد 199، عدد1،1-38.

حمدان، علام وشاهين، علي والعناسوه، محمد، (2013)، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، ***مجلة رؤى إستراتيجية***، مجلد 1، عدد 3، 116-147.

صيام، وليد وخريوش، حسني (2002)، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن، ***مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة***، مجلد 16، عدد 2، 133-150.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Central Bank of Jordan (2013), ***Financial Stability Report***, Research and Studies Department.

Ajlouni, M. (2010), The Effect of Economic Adjustment Programs on the Structure of the Jordanian Banking Market, Competition and Profitability, ***Abhath Al-Yarmouk***, 26 (1):95-112.

Al-Fayoumi, N., Awad, S. (2003), The relationship between market concentration and the performance of banks in Jordan, ***Mutah Journal for Research and Studies,*** 18(4):95-112.

Alkour, E. (2011), The Effects of Concentration and Market Share upon the Performance of Jordan's Commercial Banks, ***Dirasat, Administrative Sciences***, 38(2):399-414.

Alkour, E., Al-Fayoumi, N. (2007), Market Power and Efficiency Structure Effect on the Performance of Commercial Banks: An Empirical Study on the Banks Listed on Amman Stock Exchange, ***Jordan Journal of Business Administration***, 3(3):253-277.

Halah, O. (2010), ***Jordanian Banking Sector Competitiveness Environment***, unpublished master thesis, Jordan University, Amman, Jordan.

Hamdan, A. (2016),The impact of market power and efficiency in the UAE banking industry performance: an empirical study for the period 2007–2012, ***Strategic Studies***, The Emirates Center of Strategic Studies and Research, 99(1):1-38.

Hamdan, A., Shaheen, A. and Anasweh, M. (2013), The relationship between market structure and profitability in the Jordanian and Palestinian banking industry, ***Vision Strategic Magazine***, 1(3):116-147.

Seiam, W., Khrawish, H. (2002), Factors Affecting The Commercial Bank's Profitability in Jordan, **King Abdulaziz University Magazine**, 16(2):133-150.

المراجع الأجنبية

Al-Jarrah, I. (2010), The Market Structure-Profit Relationship in the Jordan's Banking Industry. ***Dirasat, Administrative Sciences***, 37(1): 251-261.

Al-Jarrah, I., Zaidat, K. and El-Rimawi S. (2010), The Determinants of the Jordanian's Bank Profitability: A Cointergration Approach ،Jordan ***Journal of Business Administration***, 6(2):247-261.

Asteriou Dimitrios and Hall Stephan G. (2007), ***Applied Econometrics***, Revised Edition, Palgrave Macmillan, USA.

Baltagi Badi H. (2005), ***Econometric Analysis of Panel Data*** EBook, 3rd edition,TNC,USA, John Wiley and Sons TNC,USA.

Bashir, A.M. (2003), Determinants of profitability in Islamic banks: some evidences from the Middle East, ***Islamic Economic Studies***, 11(1): 31-57

Ben Naceur S. and Goaied, M. (2006), The determinants of the Tunisian deposits bank's performance, ***Applied Financial Economics***, 11(3):317-319.

Berger, A.N (1995), The Profit-Structure Relationship in Banking: Test of Market Power and Efficient-Structure Hypothesis, Journal ***of Money, Credit and Banking***, 27(2): 404-431.

Berger, A.N, and Hannan, T.H (1989), The Price-Concentration Relationship in Banking. ***Review of Economics and Statistics***, 71, 291-299

Bhattacharya, M. and Bloch, H (1997), Specification and Testing the Profit-Concentration Relationship in Australian Manufacturing, ***Review of Industrial Organization***12 (2): 219-230.

Bhatti, Gh., Hussain, H. (2010), Evidence on Structure Conduct Performance Hypothesis in Pakistani Commercial Banks, ***International Journal of Business and Management***, 5 (9): 174-187.

Boyd, J.H. and Runkle, D.E. (1993), Size and Performance of Banking Firms. Testing the predictions of theory, ***Journal of Monetary Economics***, 31(1):47-67.

Demsetez, H. (1973), Industry Structure, Market Rivalry and Public Policy, ***Journal of Law and Economics***, 16(1):1-9.

Evanoff, Douglas D. and Fortier, Diana L. (1988), Reevaluation of the Structure Conduct Performance Paradigm in Banking, ***Journal of Financial Services Research***, 1(3):277-294.

Garcia, G., and Gustavo, J. (2012), Does market power influence bank profits in Mexico? A study on market power and efficiency. ***Applied Financial Economics***, 22 (1): 21-32.

Hamdan, A.M.M (2016), Market power versus efficient-structure in Islamic banking industry: evidence from selected GCC countries, ***Int. J. Islamic Marketing and Branding***, 1(3): 285-295.

Haron, S., and Azmi, W.N.W. (2004), Profitability determinants of Islamic banks: A Cointergration approach. ***Creating Dynamic Leaders***.

Idris, A.R., Asari, F.F.A.H, Taufik, N.A.A., Salim, N.J., Mustaffa, R., and Jusoff,K. (2011), Determinants of Islamic banking institutions profitability in Malaysia, ***World Applied Sciences Journal***12 (Special Issue on Bolstering Economic Sustainability):1-7.

De Haan, J. and Poghosyan, T. (2012), Bank size, market concentration, and bank earnings volatility in the US, ***Journal of International Financial Markets, Institutions and Money***,22(1):35-54.

Kaur, M. Narang, S (2008), Economic Value Added Reporting and Financial Performance: A Study of Satyam Computer Services Ltd, ***ICFAI Journal of Accounting Research***, 7(2):40-52.

Kosmoide, M. and Pasiouras, F. (2005), Determinants of profitability of domestic UK commercial banks: panel evidence from the period 1995-2002. ***Economics, Finance and Accounting ResearchWorking Paper*** Series, 1-27.

Levin, A., Lin, C.F and Chu, C. (2002), Unit Root Test in Panel Data: Asymptotic and Finite Sample Properties, ***Journal of Econometrics***, 108:1-12.

Levine, R. (2004), "***Finance and Growth: Theory, Evidence, and Mechanisms***, In Phillipe Aghion and Steven Durlauf, eds., Handbook of Economic Growth, Amsterdam: North-Holland Elsevier Publishers.

Lloyd-Williams, D.M, Molyneux, P. and Thornton, J. (1994), Market Structure and Performance in Spanish Banking. ***Journal of Banking and Finance***, 18(3):433-443.

Mashharawi, F., and Al-Zu'bi, K. (2009), The Determinants of Bank's Profitability: Evidence from the Jordanian Banking Sector (1992 – 2006), ***Jordan Journal of Business Administration***, 5 (3): 403-414.

Maudos, J. (1998), Market Structure and Performance in Spanish Banking Using a Direct Measure of Efficiency, ***Applied Financial Economics***, 8(2): 191-200.

Molyneux, P. and J. Thorton (1992), Determinants of European bank profitability, ***Journal of Banking and Finance***, 16(6):1173-1178.

Molyneux, P., and Forbes, W. (1995), Market Structure and

Performance in European Banking, ***Applied Economics***, 27(2):155-159.

Perry, P. (1992), Do banks gain or lose from inflation, ***Journal Banking***, 14(2): 25-30.

Pletzman, S. (1977), Gains and Losses from Industrial Concentration, ***Journal of Law and Economics***, 20:229-263

Polus, T. and Samuel. W. (2000), Banking Efficiency in the Eastern Caribbean Currency Union: An Examination of the Structure Conduct Performance Parading and the efficiency Hypothesis, ***Money Affairs***, 15(1): 75-92.

Revell, J.R.S. (1980), Cost and margins in banking: An international survey, ***Paris: Organization for Economic*** Co-operation and Development.

Shaffer, S. (2002), Competition Bank Pricing and Adverse Selection with Implications for Testing the SCP Hypothesis, ***The Quarterly Review of Economics and Finance***, 42(3):633-647.

Sufian, F., and Habibullah, M. S.(2010), Accessing the impact of financial crises on bank performance, ***Asian Economic Bulletin***, 27(3):245-262.

Wasivzzaman, S, and Tarmizi, H.B.A. (2010), Profitability of Islamic Banks in Malaysia: An empirical analysis, ***Journal of Islamic Economics, Banking and Finance***, 6(4): 53-68.

Determinants for the Performance of the Jordanian Banking Industry

Rami Mohammad Abu Wadi[1], Nahil Ismail Saqfalhait[2]

ABSTRACT

This study aims to evaluate the performance of banking industry in Jordan as well as to determine the most important factors influencing its performance. The study is applied on the Jordanian commercial banks listed in Amman Stock Exchange during the period 2000-2013, using panel data. The performance is measured using the return on equity (ROE) and the economic value added (EVA). Using the (ROE) index, the results show that concentration level and market share have no significant effect on the performance of banks. Also, using (EVA), the results indicate no significant effect for the level of concentration on the performance of banks. On the other hand, the results reveal that the performance of banks measured by economic value added responds positively to the growth in their market share. The macro-economic variables, such as GDP and money supply, were significant in explaining the performance of the Jordanian banking industry. Hence, good economic situation and optimistic conditions are expected to improve banks' performance, while the capital ratio and leverage have a statistically significant inverse relationship with the performance.

Keywords: Banking industry performance, Economic value added, Return on equity, Market structure.

[1] Assistant Professor, Ahlia University, College of Business and Finance, Accounting and Economics Department, Kingdom of Bahrain: drramiwadi@yahoo.com

[2]Associate Professor, The University of Jordan, BusinessCollege, Business Economics Department, Amman, Jordan: nahil.saqfalhait@ju.edu.jo

Received on 1/12/2015 and Accepted for Publication on 28/8/2016.